على اي وثيقة سياسية لها او لقيادتها وكان موقعها شمال عمان اي فيما بين اربد وعجلون ، الا انها لم تطول حيث ضربت على يد فرقة الامن العربية ولجأ العديد من رجالاتها الى سوريا ،ويومها ادعت حكومة الامير ان فرنسا هي محركتها لخلق متاعب لبريطانيا ، ترافقت هذه الحركة مع نشاطات سياسية محدودة ، بحكم التركيبة العشائرية للمجتمع اقتصرت في نشاطاتها على مناطق دون اخرى ، مثل حركة التحرر بقيادة صبحي ابو غنيمة وحزب الشعب في الجنوب بقيادة الطراونة .

وبقيت امارة شرق الاردن ، دون فعل ملموس اقتصادي وسياسي ، غير ما يتم تحصيله من الخزينة البريطانية ، وسياسي بحدود ضيقة لم يكتب لها الحياة لتأخذ دورها في ميدان الفعل الايجابي .

الحقبة الثانية :

لقد شكلت القضية الفلسطينية بالنسبة للمواطن الاردني ، عامل تحريض وحركة ، وكانت افواج المتطوعين وحب القتال بالالاف لتقاتل ضد الغزوة الصهيونية مع الشعب الفلسطيني الا ان هذه الظاهرة التي اخذت احيانا تشكيلات بأسماء اشخاص او منظمات دينية (كالاخوان المسلمين) سرعان ما جرى احتوائها بتدخل الجيش الاردني .

وقد وقع الاحتلال لجزء من فلسطين ١٩٤٨ واعطي الجزء الذي اطلق عليه (الضفة الغربية) نسبة الى شرق الاردن ، والصحيح هو الضفة الشرقية نسبة الى فلسطين ، ليضع الملك عبد الله في ذاك الوقت صكوك وصايته عليها بمساعدة بريطانيا ، وتساوت المعادلة بتحقيق مطامع ملكية مقابل ضمانات لاسرائيل ، في تجاوز كامل لارادة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية والحاق قسري لا مثيل له ، ترافق مع حملات قمع ومطاردة للوطنيين من الشعبين .

الا ان التطورات التي نتجت عن هزيمة ١٩٤٨ ، وسقوط اوراق الرجعية القديمة وعقيلتها الاقطاعية ، فتح المجال لنمو التيارات والقوى السياسية ، في مد واسع خاصة بعد يوليو ١٩٥٢ وصعود الناصرية ، وانتشرت المفاهيم القومية وتأججت المشاعر مع المد الذي مثلته الناصرية في تلك الفترة ، في مقارعة الاستعمار البريطاني والاحلاف ، والتأميم للسويس وتمويع مصادر السلاح في الوقت الذي امتدت البورجوازية الفلسطينية الى مدن شرق الاردن ، واتسعت دائرة المؤسسات والجيش والامن ، كانت بريطانيا تعاني من افول نجمها ، وخاصة بعد سقوط اوراق حلف بغداد ، ليحل محلها دعوة ايزنهاور (سد الفراغ في الشرق الاوسط) ومشاريع النقطة الرابعة وانشاء مجلس الاعمار ، وتلاطمت الامواج على الساحة بين فريقين ، فريق المدرسة القديمة بابقاء صيغة العلاقة مع بريطانيا والمعاهدة واعتبارها الصديق الوفي ، وفريق دعوة الالغاء ، وهذا الفريق الثاني قسمين ، قسم يعني بالالغاء التحرر القومي واقامة علاقات وطيدة مع البلدان العربية خاصة سوريا ومصر ، وشعار فلسطين عربية ، والقسم الآخر موجه من داخل السلطة بفعل السفارة الاميركية وملحقها العسكري الديناميكي (مالوري) .

- في عام ١٩٥٦ الغيت المعاهدة ، وانهيت خدمات قائد الجيش (جون باوجت كلوب) لتأخذ امريكا دور الاعداد لمرحلة جديدة ، اعطت فيها الفرصة للملك بتوطيد مواقعه في الشارع الوطني العارم في ذاك الزمن ، الحريات السياسية ، الانتخابات ، حكومة ائتلافية وطنية برئاسة النابلسي ، بحيث بدأ الملك وكأنه لا شيء او قد اخذه السحر واصبح كملوك بريطانيا ، وهذا ما كان خفيا على الحركة الوطنية باحزابها وسلطتها البورجوازية الاصلاحية ، وضعف برنامجها ، وهي غارقة في نشوة انتصارها السياسي المؤقت ، دون اي تغيير في المؤسسات ، او لمس اظافر اهل المصالح ، بل توددتهم وادخلتهم السلطة مجددا ، واكتفت من المجد بامجاده .

- في عام ١٩٥٧ انقض النظام على كل هذه الدنيا الهشة بدءا من الجيش وتنظيفه من العناصر الوطنية ووضعها في السجون تحت ادعاء انها تخطط لانقلاب على الملك ، مرورا بالاحزاب وعموم الناس الوطنيين ، وكان شهر نيسان من ذلك العام شهر اعلان الاحكام العرفية في كل البلاد ، وزج الالاف من الحزبيين والوطنيين عموما في المعتقلات الصحراوية والسجون ، وابتدأ الاردن حقبة جديدة من حياته .

الحقبة الثالثة :

لقد شهد الاردن في هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٥٧ - ١٩٦٧ اي في عشر سنوات مدا رجعيا شرسا في القمع الداخلي والتآمر الخارجي ، وعلى الاخص في فترة اعلان الوحدة بين مصر وسوريا ، ودور النظام الاردني غير خافي على احد في شراكته التآمرية على الوحدة ودعم حركة الانفصال متعاونا بذلك مع السعودية (بنك التمويل الرجعي) .

ترافق هذا المد السياسي بفعل المال الرجعي العربي والمساعدات الاميركية ، في توسع شره للبورجوازية التجارية في تطبيق فاعل لشعار المبادرة الحرة ، وعلى كثرة المشاريع الغير انتاجية ازداد دور المقاولين والسماسرة ، وتقلص دور القبيلة في مقابل توسع دور المدينة ، بحيث استوجب من النظام ان يزاوج بين الاقطاع ومالكي العقارات (الاسعار الخيالية للارض) مع البورجوازية التجارية ، واهل الصناعات الخفيفة .

وفي ظل هذا النمو المشوه اتسعت مؤسسات الدولة في تعريض قاعدي لشرائح البورجوازية الصغيرة يقف على قمتها بضعة عشرات من اصحاب المصالح المزدوجة في الدولة (الوظيفة او المركز) وفي السوق بالوكالات والمقاولة والمساهمات ، مما احدث تعارضات استوجبت المجيء بحكومة الشباب وصفي التل ، (تكنوقراط) ولكن وصفي لا يقبل ان لا يكون له دور القرار السياسي ، وعندها انتقلت التعارضات الى مستويات حادة من التناقض وطرحت حكومة التل الاولى ان المرحلة تقتضي (التوجيه والاشراف على الاقتصاد والتخطيط والبرمجة) مستجيبة بذلك لشروط المساعدات والقروض

الخارجية التي تشكل الركيزة الاساسية للاردن في دخلها القومي ، وهذا يرتبط بتغيير المواقع وادوار القوى المؤلفة للسلطة .

استمر النمو الطفيلي لشرائح الطبقات المتراوجه ، في حالة الصعود على اعمدة طبية مسنودة بالمساعدة الخارجية ، واموال المغتربين ، حتى عام ١٩٦٧ ، وفي حزيران حدثت الخضة الكبيرة وانفقد توازنها ، مما وسع من دائرة الافلاس والهجرة ، والاعتكاف لجزء من الرساميل خوفا من المفاجآت الغير مريحة ، خاصة في ظل الصراع الدائر وازدواجية السلطة والعدوانات الاسرائيلية .

الحقبة الرابعة :

بدأت مع مطلع عام ١٩٧٤ ، الفرصة الذهبية المتجددة واطمأنت البورجوازية لقدرة النظام ورأس هرمها ، بحماية مشروعاتها ، فعاودت تنشيط اجهزتها وتوسيع شبكة استغلالها بتجديد حيوية المقاولة والتجارة والبناء ، الا ان النظام تدخل بدور اكبر هذه المرة في تنظيم عملية الاثراء من جانب واستغلال غالبية الناس من جانب آخر ، فأقام مؤسسات الاشراف (مجلس تخطيط ، معهد ملكي) وأوكله لولي العهد الامير حسن الذي تولى على عاتقه الاشراف على خطط التنمية بوتائر متصاعدة ، لتوسيع دور الخدمات في المدخول العام ، وفتح ابواب التجارة على المواد الكمالية تحت ادعاء مواكبة الحضارة ، كلها في المحصلة تصب في توسيع قنوات التبعية للسوق الرأسمالية .

وللتدليل على ما قلناه يكفي ان نضع بين أيدي القارىء المعلومات التي اوردها التقرير السنوي الرابع عشر للبنك المركزي في عمان عن اعماله لعام ١٩٧٧ / دائرة الابحاث والدراسات يقول نصا في خلاصة الوضع الاقتصادي:

« ١ - حقق الاقتصاد الاردني خلال عام ١٩٧٧ معدلات نمو معتدلة ومقبولة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك ضمن الاطار الذي رسمته خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) .

وتنبع اهمية النمو الاقتصادي المتحقق عام ٩٧٧ من كونه يستند الى واقع وارضية زالت منها نسبيا العوامل الاستثنائية وغير المألوفة التي سادت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ممثلة في معدلات النمو المرتفعة والمقرونة بالاختناقات في الموارد وبالضغوط التضخمية .

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الاردني قد نعم عام ١٩٧٧ بنمو اقتصادي متوازن امكن في ظله السيطرة على عرض النقد ونموه وعلى الائتمان كما ونوعا وتوجيه الموارد المالية نحو الميادين التي تخدم طموحات الاردن التنموية ونظرة سريعة على ابرز المؤشرات الاقتصادية تظهر لنا حقيقة النمو الاقتصادي الوطيد والمتوازن وتجسد الثقة التي يحظى بها هذا الاقتصاد محليا وعربيا ودوليا ، وما تزايد الايرادات العامة والانفاق العام والحاحها (الانمائي والاستهلاكي) الا واحد من جوانب هذه الثقة . يضاف الى ذلك تنامي حركة التجارة الداخلية والخارجية ونشاط البناء والانشاءات خاصة خلال النصف الثاني من العام .

وليس بخاف ان الاستقرار النسبي من قيمة الدينار الاردني وقابليته للتحويل مقرونة بمزيد من اجراءات تحرير الاقتصاد الاردني من القيود المطبقة خلال عام ١٩٧٧ وقد لعبت دورا هاما في تعزيز الثقة ، بالاقتصاد الاردني وساعدت على المضي قدما في مسار الجهد التنموي المبذول .

٢ - زاد الانتاج المحلي بسعر الكلفة الجارية من (٣٣٥،٨) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (٣٩٥،٩) مليون دينار عام ١٩٧٧ ، بزيادة قدرها (٦٠،١) مليون دينار او بما نسبته (١٧،٩) بالمئة ، وجاء هذا النمو محصلة لنسب نمو متفاوتة حققتها كافة القطاعات المكونة للأقتصاد الاردني ، وتراوحت نسب النمو في اقصاها وادناها ، ما بين قطاع الاعمال المصرفية الذي نما بنسبة (٣٤،٦ بالمئة) وقطاع الادارة العامة والدفاع بنسبة (٨،٥ بالمئة) . وقد ساهم قطاع الانتاج السلعي (الزراعة ، والصناعة ، والتعدين ، والانشاءات ، والكهرباء والمياه) بما نسبته (٣٦،١ بالمئة) من اجمالي الانتاج المحلي مقابل (٦٣،٩ بالمئة) تمثل مساهمة قطاع الخدمات (النقل والمواصلات والتجارة الداخلية والخارجية ، والاعمال المصرفية ، وملكية المساكن . والادارة العامة والدفاع ، والخدمات) . هذا وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج المحلي الاجمالي حوالي (١٠،٥ بالمئة) .

وكان لارتفاع صافي عوائد الاستثمارات الاردنية في الخارج ، بما فيها حوالات الاردنيين العاملين هناك ، وزيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة ، مصحوبة بالزيادات الحاصلة في دخل مختلف القطاعات الاقتصادية ، اثر في نمو الدخل القومي الاجمالي بنسبة (١٣،٨ بالمئة) ، حيث ارتفع هذا الدخل من (٥٤٤،٤) مليون دينار عام ٩٧٦ الى (٦١٣،٩) مليون دينار عام ٩٧٧ .

ومما هو جدير بالذكر ان الانتاج الزراعي العام ١٩٧٦ قد ارتفع بصورة طفيفة الا انه ما زال دون المتوسط العام ، ويعزى ذلك بصورة اساسية الى الاحوال المناخية غير المواتية ، وعدم اكتمال مشاريع متعددة للري والزراعة . اما الدخل المتحقق من قطاع الصناعة والتعدين ، فقد وأصل ارتفاعه هذا العام ليبلغ حوالي (٧٠) مليون دينار مقابل (٦١) مليون دينار عام ١٩٧٦ . وقد تأتى هذا الارتفاع من الزيادات الحاصلة في انتاج معظم الصناعات . وفي مجال نشاط البناء شهدت حركة البناء انخفاضا طفيفا في النصف الاول من عام ٩٧٧ ، الا انها عاودت ازدهارها في النصف الثاني من العام نفسه ، ومن المتوقع استمرار هذا الازدهار خلال عام ١٩٧٨ .

٣ - على الرغم من انحسار حدة الارتفاع العالمي في الاسعار وانعكاس ذلك على الرقم القياسي لاسعار المستوردات الاردنية وانخفاض نسبة نمو عرض النقد وحجم الائتمان ، الا ان المستوى العام للاسعار واصل ارتفاعه خلال عام ١٩٧٧ . فقد بلغ معدل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة على صعيد المملكة عام ٩٧٧ (١٢٧،٥) نقطة - باعتبار عام ٩٧٥ سنة الاساس - مقابل (١١١،٥) نقطة عام ١٩٧٦ ، اي بزيادة قدرها (١٦) نقطة او ما نسبته (١٤،٣ بالمئة) ، وقد كان لارتفاع الرقم القياسي للمواد الغذائية بنسبة (١٤،٦ بالمئة) . وللسلع والخدمات الاخرى بنسبة (١٧،٤ بالمئة) والملابس والاحذية بنسبة (٢٥،٤ بالمئة) الاثر الاكبر للارتفاع الحاصل في معدل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة . ومما هو جدير بالذكر ان الاوزان النسبية لمختلف المجموعات التي يتكون منها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد عدلت